

أ. الدكتور مروك نصر الدين

# مُحاضرات في الإثبات الجنائي

الجزء الأول

النظرية العامة للإثبات الجنائي



دار  
هومة

# فهرس الجزء الأول

03	.....	– تقديم للسيد محمد شرفي وزير العدل حافظ الأختام.....
07	.....	– تقديم للمؤلف .....
09	.....	مقدمة عامة .....
09	.....	1 – التعريف بموضوع البحث .....
11	.....	2 – أهمية الإثبات الجنائي .....
13	.....	3 – خطة البحث .....

## الجزء الأول

### النظرية العامة للإثبات الجنائي

17	.....	تمهيد وتقسيم .....
----	-------	--------------------

## الفصل الأول

### النظم المختلفة لإجراءات الجنائية وعلاقتها بالإثبات

25	.....	– تقسيم .....
26	.....	المعور الأول : النظام الاتهامي .....
26	.....	أولا : البعد الفكري لهذا النظام .....
27	.....	ثانيا : خصائص هذا النظام .....
28	.....	ثالثا : عيوب هذا النظام .....
30	.....	المعور الثاني : النظام التقني .....
30	.....	أولا : البعد الفكري لهذا النظام .....

31	.....	ثانيا: خصائص هذا النظام
33	.....	ثالثا : عيوب هذا النظام
34	.....	المحور الثالث : النظام المختلط
34	.....	أولا : البعد الفكري لهذا النظام
35	.....	ثانيا : خصائص هذا النظام
35	.....	ثالثا : عيوب هذا النظام
36	.....	المحور الرابع : النظام الإجرائي في الشريعة الإسلامية
36	.....	أولا : البعد الفكري لهذا النظام
41	.....	ثانيا : ضمانات النظام الإجرائي الإسلامي
44	.....	ثالثا : الأحكام الإجرائية الخاصة
48	.....	المحور الخامس : موقف النظام الإجرائي الجزائي
48	.....	أولا : تحريك الدعوى العمومية
49	.....	ثانيا : التحقيق الابتدائي
50	.....	ثالثا : المحاكمة
51	.....	رابعا : الإثبات

## الفصل الثاني

### نظم الإثبات الجنائي

55	.....	تقسيم
56	.....	المحور الأول : نظام الإثبات القانوني
56	.....	أولا : أساس هذا النظام
57	.....	ثانيا : خصائص هذا النظام
57	.....	ثالثا : عيوب هذا النظام

61	المعور الثاني : نظام الإثبات الحر أو المطلق أو المعنوي.....
61	أولا : أساس هذا النظام .....
62	ثانيا : خصائص هذا النظام .....
63	ثالثا : عيوب هذا النظام .....
64	المعور الثالث : نظام الإثبات المختلط .....
64	أولا : أساس هذا النظام .....
65	ثانيا : تقدير هذا النظام .....
65	1. المزايا .....
65	2. العيوب .....
68	المعور الرابع : نظام الإثبات في الشريعة الإسلامية.....
69	أولا : أدلة الإثبات في الشريعة الإسلامية .....
69	1. مذهب تحديد وحصر أدلة الإثبات الجنائي .....
70	2. مذهب إطلاق أدلة الإثبات .....
72	ثانيا : التطبيقات العملية لأدلة الإثبات في الشريعة الإسلامية...
72	1. الإثبات في جرائم الحدود .....
75	2. الإثبات في جرائم القصاص.....
78	3. الإثبات في جرائم التعزير.....
79	المعور الخامس : موقف التشريع الجزائي .....
79	أولا : المبادئ العامة للإثبات .....
79	1. مبدأ حرية الإثبات .....
80	2. مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي .....
80	ثانيا : القيود التي ترد على هذا المبدأ .....

## الفصل الثالث

### الاستقراء التاريخي لأدلة الإثبات الجنائي

- 83 ..... تقسيم
- 85 ..... المعور الأول ، الإثبات الجنائي في المجتمعات البدائية
- 90 ..... المعور الثاني ، الإثبات الجنائي في المجتمعات القبلية
- 93 ..... المعور الثالث ، الإثبات الجنائي في المجتمعات المدنية
- 94 ..... أولا : الإثبات الجنائي في مجتمعات الشرق القديم
- 94 ..... 1. الإثبات الجنائي في بلاد ما بين النهرين (العراق القديمة)
- 97 ..... 2. الإثبات الجنائي في مجتمع الفراعنة في مصر القديم .
- 100 ..... 3. الإثبات الجنائي في المجتمع اليهودي
- 102 ..... – المرحلة الأولى : مرحلة التنقل والترحال
- 103 ..... – المرحلة الثانية : مرحلة الاستقرار وتكوين الدولة ...
- 104 ..... – المرحلة الثالثة: مرحلة الانقسام والتشرد
- 106 ..... ثانيا : الإثبات الجنائي في المجتمعات الغربية القديمة
- 107 ..... 1. الإثبات الجنائي في المجتمع اليوناني ( الإغريق)....
- 109 ..... 2. الإثبات الجنائي في المجتمع الإنجليزي
- 114 ..... المعور الرابع : الإثبات الجنائي في المجتمع الروماني.....
- 117 ..... أولا : العصر الملكي
- 117 ..... ثانيا : العصر الجمهوري
- 118 ..... ثالثا : العصر الإمبراطوري
- 120 ..... المعور الخامس : الإثبات الجنائي في مجتمعات القرون الوسطى
- 120 ..... أولا : الإثبات الجنائي في المجتمع الجاهلي

123	..... ثانيا : الإثبات الجنائي في المجتمع الإسلامي
123	..... 1. الإثبات الجنائي في عصر الرسول ﷺ
126	..... 2. الإثبات الجنائي في عصر الخلفاء الراشدين
127	..... 3. الإثبات الجنائي في عصر التابعين
128	..... المحور السادس : الإثبات الجنائي في المجتمع الفرنسي
128	..... أولا : الإثبات الجنائي في القانون الفرنسي القديم
139	..... ثانيا : الإثبات الجنائي في تشريعات ما بعد الثورة الفرنسية ...
144	..... المحور السابع : الإثبات الجنائي في العصر الحديث
149	..... المحور الثامن : الإثبات الجنائي في المجتمع الجزائري القديم والحديث .....

## الفصل الرابع

### ماهية الإثبات الجنائي

163	..... - تقسيم
164	..... المحور الأول : تعريف الإثبات
164	..... أولا : الإثبات لغة
166	..... ثانيا : الإثبات شرعا
166	..... ثالثا : الإثبات في المواد المدنية
167	..... رابعا : الإثبات في المواد الجنائية
169	..... المحور الثاني : الإثبات الجنائي والإثبات المدني
169	..... أولا : من حيث غرض الإثبات
169	..... ثانيا : من حيث عبء الإثبات
170	..... ثالثا : من حيث أدلة الإثبات

171	..... رابعا : من حيث دور القاضي في الدعوى
172	..... المحور الثالث : أهمية الإثبات الجنائي
173	..... المحور الرابع : هدف الإثبات الجنائي
174	..... المحور الخامس : موضع أدلة الإثبات في قانون الإجراءات الجزائية
176	..... المحور السادس : موضوع الإثبات

## الفصل الخامس

### خاتمة الإثبات الجنائي

181	..... تقسيم
184	..... المحور الأول : مفهوم البحث عن الحقيقة
188	..... المحور الثاني : مدلول الحقيقة القضائية
188	..... أولا : موضوع الحقيقة القضائية
188	..... 1. الأشخاص بوصفهم موضوع للحقيقة القضائية
189	..... 2. الأشياء بوصفها موضوع للحقيقة
189	..... ثانيا : مفهوم الحقيقة القضائية
189	..... 1. النظم التشريعية لإجراء الكشف عن الحقيقة
190	..... 2. المذاهب الإثباتية التي تحكم الوصول إلى الحقيقة
190	..... ثالثا : طبيعة الحقيقة القضائية في المواد الجنائية
193	..... المحور الثالث : عناصر الحقيقة
197	..... المحور الرابع : مميزات البحث عن الحقيقة
197	..... أولا : الحقيقة القضائية والحقيقة التاريخية
198	..... ثانيا : الحقيقة القضائية والحقيقة العلمية

200	المحور الخامس ، العوامل التي تؤثر في البحث عن الحقيقة ....
200	أولا : العامل النفسي الفردي .....
202	ثانيا : العامل النفسي الجماعي .....
204	المحور السادس : طرق البحث عن الحقيقة .....
204	أولا : دور الأدلة الداخلية والخارجية في إثبات الحقيقة .....
206	ثانيا : استخدام الاستقراء والاستنباط في مجال الإثبات الجنائي.
208	المحور السابع : كيفية الوصول إلى الحقيقة .....
208	أولا : قبول الدليل .....
210	ثانيا : إدارة الدليل .....
210	— الحقيقة المفترضة للحكم بالبراءة .....

## الفصل السادس

### توزيع محبء الإثبات

215	— تقسيم .....
219	المحور الأول : ماهية عبء الإثبات .....
219	أولا : عبء الإثبات في مواد الشريعة الإسلامية .....
220	ثانيا : عبء الإثبات في المواد المدنية .....
220	ثالثا : عبء الإثبات في المواد الجنائية .....
222	المحور الثاني : عدم التزام المتهم بإثبات براءته .....
222	أولا : معنى قرينة البراءة .....
223	ثانيا : أساس أصل البراءة .....
225	ثالثا : طبيعة أصل البراءة .....
227	رابعا : قاعدة أصل البراءة .....



228	.....	خامسا : نطاق تطبيق قرينة البراءة
229	.....	1. نطاق القرينة بالنسبة للأشخاص
229	.....	2. نطاق القرينة بالنسبة إلى الجرائم
229	.....	3. نطاق القرينة بالنسبة إلى الإجراءات الجزائية
231	.....	4. نطاق القرينة بالنسبة لجهات القضاء
233	.....	<b>المحور الثالث : عبء إثبات الجريمة</b>
234	.....	<b>أولا : عموميات عن النظرية العامة للجريمة</b>
234	.....	1. تعريف الجريمة
236	.....	2. أركان الجريمة
237	.....	3. ظروف الجريمة
239	.....	4. شروط الجريمة
240	.....	<b>ثانيا : عبء إثبات أركان الجريمة</b>
242	.....	1. عبء إثبات الركن الشرعي
253	.....	2. عبء إثبات الركن المادي
264	.....	3. عبء إثبات الركن المعنوي
271	.....	<b>ثالثا : عبء إثبات الأركان المفترضة للجريمة</b>
272	.....	1. القرائن القانونية
272	.....	أ. إفتراض قيام الركن المادي للجريمة
278	.....	ب. إفتراض قيام الركن المعنوي للجريمة
282	.....	2. القرائن القضائية
283	.....	أ. جرائم المخالفات
285	.....	ب. جرائم الجنح

289	المحور الرابع ، عبء إثبات الدفوع .....
290	أولا : عموميات عن الدفوع .....
293	ثانيا : موقف الفقه، القانون والقضاء المقارن من مسألة إثبات الدفوع .....
296	1 - موقف الفقه .....
298	2 - موقف القانون .....
300	3 - موقف القضاء .....
300	أ. القضاء الفرنسي .....
301	ب. القضاء المصري .....
302	ج. القضاء الجزائري .....
302	1. بالنسبة للأفعال المبررة .....
304	2. عبء إثبات موانع المسؤولية الجنائية .....
306	3. عبء إثبات الأعذار .....

## الفصل السابع

### مراحل جمع الدليل

315	- تقسيمه .....
317	المحور الأول : المرحلة الأولى: مرحلة جمع الاستدلالات .....
319	أولا : من هم رجال هذه المرحلة .....
320	ثانيا : من هم الأشخاص الذين يخضعون لهذه المرحلة .....
321	1. بداية الاشتباه .....
321	1.1 - الشرط الأول وقوع الجريمة .....
321	2.1 - الشرط الثاني أن يكون هناك إجراء قانوني .....

322	..... 2. نهاية الاشتباه
322	..... 1.2 – تقادم الدعوى
323	..... 2.2 – أمر الحفظ
323	..... 3.2 – الطلب الافتتاحي
323	..... 4.3 – التكليف بالحضور
324	..... ثالثا : ما هي طبيعة العمل في هذه المرحلة
324	..... 1. الاختصاصات العادية لضباط الشرطة القضائية .....
324	..... أ – الاختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية ..... وأعاونهم
326	..... ب – الاختصاص النوعي لضباط الشرطة القضائية..
328	..... 2. الاختصاصات غير العادية لضباط الشرطة القضائية .
331	..... 3. الاختصاصات الاستثنائية (الانابات القضائية) .....
331	..... رابعا : كيفية جمع الدليل في هذه المرحلة
332	..... 1. الاستماع إلى الأشخاص
333	..... 2. توفيق الأشخاص للنظر
335	..... 3. إجراء المعاينات اللازمة
337	..... 4. التفتيش
337	..... 1.4 – تفتيش الأشخاص المشتبه فيهم
338	..... 2.4 – تفتيش الأنثى
338	..... 3.4 – تفتيش المنازل
342	..... 4.4 – تفتيش محلات الأشخاص الملزمين بكتمان السر ..... المهني
343	..... 5.4 – تفتيش المنقولات
344	..... 6.4 – تفتيش السيارات والعربات

345	7.4 – التفتيش الذي لا يعد من إجراءات التحقيق ....
346	8.4 – قواعد التفتيش .....
346	1.8.4 – السرعة والمبادرة .....
347	2.8.4 – الدقة والترتيب .....
349	3.8.4 – قوة الملاحظة .....
351	5. تحرير المحضر .....
352	6. ضبط أدلة الإثبات والحفاظ عليها .....
355	خامسا : التصرف في الدليل في هذه المرحلة .....
357	سادسا : الرقابة القضائية على الدليل المستمد من هذه المرحلة.
358	سابعا : تقدير قوة الدليل المستمد في هذه المرحلة .....
362	المعور الثاني : المرحلة الثانية : مرحلة الاتهام .....
363	أولا : الأمر بالحفظ .....
363	1. الحفظ لأسباب قانونية .....
363	2. الحفظ لأسباب موضوعية .....
363	3. الحفظ إستنادا للملائمة .....
365	ثانيا : تحريك الدعوى العمومية .....
365	1. إحالة الدعوى على محكمة الجنج أو المخالفات .....
366	2. فتح تحقيق قضائي .....
366	3. الاستدعاء المباشر .....
367	ثالثا : دور النيابة في جمع الدليل .....
370	المعور الثالث : المرحلة الثالثة : مرحلة التحقيق الابتدائي ....
371	أولا : إجراءات هذه المرحلة .....

- 371 ..... 1. الاستجواب
- 372 ..... 1.1. طبيعة الاستجواب
- ..... الفرع الأول – الاستجواب الوجوبي
- 372 – الحالة الأولى : حالة الأمر لحبس المتهم إحتياطيا ..
- 373 – الحالة الثانية : حالة القبض على المتهم وإحضاره..
- 373 – الحالة الثالثة : حالة تلبس بالجريمة .....
- 373 – الحالة الرابعة : الاستجواب لدواعي الاستعجال ...
- 374 ..... الفرع الثاني – الاستجواب العادي
- 374 ..... أ. الاستجواب عن الحضور الأول
- 375 ..... ب. الاستجواب الحقيقي أو الاستجواب في الموضوع .
- 377 ..... ج. الاستجواب الحكمي .....
- 377 ..... د. الاستجواب الإجمالي .....
- 377 ..... 2.1. ضمانات الاستجواب
- 378 ..... 1.2.1. أن يتم الاستجواب عن طريق سلطة التحقيق.
- 378 ..... 2.2.1. احترام الحرية الشخصية للمتهم عند استجوابه
- 379 ..... 3.1. ضمانات الدفاع .....
- 379 ..... 1.3.1. إحاطة المتهم علما بالتهمة .....
- 379 ..... 2.3.1. الحق في الصمت .....
- 380 ..... 3.3.1. الحق في الاستعانة بمهام .....
- 382 ..... 2. سماع الشهود .....
- 383 ..... \* قواعد سماع الشهود .....
- 386 ..... \* التزامات الشاهد .....
- 386 ..... أ – الإلتزام بالحضور .....

387	ب - الالتزام بحلف اليمين .....
388	ج - الالتزام بأداء الشهادة .....
388	3. الانتقال للمعاينة .....
389	..... العينية ←
390	..... الشخصية ←
	* أنواع المعاينة
390	4. نذب الخبراء .....
391	ثانيا : إجراءات الحفاظ على الدليل .....
392	ثالثا : الأدلة المستمدة من هذه المرحلة .....
393	للصورة الأولى : الأمر بانتقاء وجه الدعوى .....
395	للصورة الثانية : الأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة .....
397	للصورة الثالثة: الأمر بإرسال مستندات القضية إلى النائب العام
400	رابعا : حجية الأمر بالأوجه للمتابعة .....
401	خامسا : إعادة فتح التحقيق لظهور أدلة جديدة .....
403	المعور الرابع: المرحلة الرابعة التحقيق النهائي (مرحلة المحاكمة)
405	أولا : المبادئ العامة للمحاكمة الجزائية .....
405	1. تقييد المحكمة بالوقائع .....
405	2. تقييد المحكمة بالأشخاص .....
406	3. سلطة المحكمة في إعادة تكييف الوقائع .....
407	ثانيا : المبادئ العامة للتحقيق النهائي .....
407	1. مبدأ علنية الجلسة .....
412	2. مبدأ شفافية المرافعة .....
414	3. مبدأ حضور كل أطراف الدعوى .....
414	أ. حضور المتهم .....

417	..... ب. حضور دفاع المتهم
417	..... ج. حضور الضحية – المدعي العام –
420	..... د. حضور الشهود
420	..... هـ. حضور ممثل النيابة العامة
422	..... 4. مبدأ تدوين إجراءات المحاكمة
424	..... ثالثاً : إجراءات المحاكمة أمام المحاكم الجزائية
424	..... 1. إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات
425	..... 1.1 – اختصاص المحكمة
426	..... 2.1 – تشكيل المحكمة
427	..... 3.1 – انعقاد جلسة المحكمة
427	..... 1.3.1. تشكيل محلفي المحكمة
428	..... 2.3.1. المناداة على الشهود
428	..... 4.1 – إجراءات جمع الأدلة
428	..... 1.4.1. استجواب المتهم
430	..... 2.4.1. سماع الطرف المدني
430	..... 3.4.1. سماع أقوال الشهود
432	..... 4.4.1. عرض تقارير الخبراء
433	..... 5.4.1. المرافعات
433	..... 6.4.1. تلاوة الأسئلة
435	..... 7.4.1. المداولة
436	..... 8.4.1. الحكم
437	..... 9.4.1. حالة تخلف المتهم عن الحضور وآثاره....
438	..... 10.4.1. الفصل في الدعوى المدنية.....

438	5.1 - اقتناع محكمة الجنايات بالدليل
441	2. إجراءات المحاكمة أمام محكمتي الجنج والمخالفات ...
441	1.2 - في اختصاص المحكمة
442	2.2 - في طرق رفع الدعوة إلى المحكمة
442	3.2 - في تشكيل محكمة الجنج
442	4.2 - في علانية الجلسة وتسييرها
442	5.2 - إجراءات جمع الدليل
443	1.5.2. استجواب المتهم
443	2.5.2. سماع الطرف المدني
444	3.5.2. سماع الشهود
444	4.5.2. الانتقال للمعاينة
444	5.5.2. في ندب الخبراء
445	6.5.2. المرافعات
445	7.5.2. حكم محكمة الجنج
446	8.5.2. إجراء التحقيق التكميلي
447	9.5.2. قوة الدليل المستمد من محكمة الجنج والمخالفات

## الفصل الثامن

### القواعد العامة للإثبات الجنائي

453	- تقسيمه
454	المعمور الأول : حرية قاعدة الإثبات الجنائي
454	أولا : معنى القاعدة
455	ثانيا : أساس قاعدة حرية الإثبات
455	ثالثا : تحديد قاعدة حرية الإثبات



- 456 ..... رابعها : شروط تطبيق قاعدة حرية الإثبات .....
- 457 ..... الشرط الأول : وجود الدليل ضمن ملف الدعوى  
ومناقشته بالجلسة .....
- 459 ..... الشرط الثاني : الحصول على الدليل بإجراء صحيح ..
- 460 ..... خامسا : الاستثناءات الواردة على قاعدة حرية الإثبات .....
- 461 ..... 1. إثبات جريمة الزنا .....
- 463 ..... أ - التلبس بفعل الزنا .....
- 465 ..... ب - الإقرار الكتابي (الاعتراف الكتابي) .....
- 467 ..... ج - الإقرار القضائي (الاعتراف الكتابي) .....
- 470 ..... 2. إثبات جريمة السياقة في حالة السكر .....
- 471 ..... أ - المبدأ في قانون المرور .....
- 471 ..... ب - من يعاين مخالفات المرور .....
- 471 ..... ج - مجالات معاينة المخالفات .....
- 472 ..... د - الإجراءات .....
- 473 ..... هـ - حفظ الدليل .....
- 473 ..... و - إخطار وكيل الجمهورية .....
- 474 ..... ي - إثبات جريمة .....
- 476 ..... 3. إثبات المسائل غير الجنائية المتعلقة بالدعوى  
العمومية.....
- 478 ..... أ - إثبات جريمة خيانة الأمانة .....
- 480 ..... 1. طبيعة عقد الأمانة .....
- 480 ..... 2. مضمون عقد الأمانة .....
- 483 ..... 3. وجود شيء محل التسليم .....

4. تطبيقات المحكمة العليا بخصوص إثبات جريمة خيانة الأمانة ..... 483
- ب - إثبات جريمة التعدي على الملكية العقارية ..... 485
- المحور الثاني : قاعدة يقينية الدليل الجنائي ..... 487**
- أولا : ماهية اليقين ..... 487**
- 1 - اليقين في الشريعة الإسلامية ..... 488
- 1.1 - اليقين عند الصوفية ..... 488
- أ - علم اليقين ..... 488
- ب - عين اليقين ..... 488
- ج - حق اليقين ..... 488
- 2.1 - اليقين عند الإمام أبو حامد الغزالي ..... 489
- 2 - اليقين في القانون الجنائي ..... 491
- ثانيا : السمات الرئيسية لليقين ..... 492**
- 1 - السمة الذاتية ..... 492
- 2 - السمة النسبية ..... 492
- ثالثا : التقسيمات المختلفة لليقين ..... 494**
- 1 - اليقين الباطن ..... 494
- 2 - اليقين الظاهر ..... 494
- 3 - اليقين الميتافيزيقي ( الغيبي ) ..... 495
- 4 - اليقين الفيزيقي ( الطبيعي ) ..... 495
- 5 - اليقين البديهي ..... 495
- 6 - اليقين الاستقرائي ..... 495
- 7 - اليقين القانوني ..... 495
- 8 - اليقين المعنوي ..... 495
- رابعا : طرق الوصول إلى اليقين ..... 496**
- 1 - الأولويات ..... 496
- 2 - الوهميات الصادقة ..... 496
- 3 - الدليل القضائي ..... 497

497	..... المقبولات 4
497	..... المشهودات في الظاهر 5
498	..... الاستدلال العقلي 6
498	..... الاستنتاج 7
498	..... الاستقرار 8
499	..... الفرق بين الاستنتاج والاستقراء
500	..... خامسا : اليقين في القانون
500	..... 1 - الاقتناع اليقيني لدى القاضي
500	..... 1.1 - اليقين القضائي أو القانوني
503	..... 2.1 - اليقين الشخصي
504	..... 2 - علاقة يقين القاضي وتسبيب حكمه
504	..... سادسا : اليقين في الشريعة الإسلامية
504	..... 1 - تفسير اليقين في سورة التكاثر
505	..... 1.1 - تفسير علم اليقين
506	..... 2.1 - تفسير عين اليقين
507	..... 3.1 - تفسير حق اليقين
508	..... 2 - اليقين عند الإمام الغزالي
508	..... 1.2 - حقيقة اليقين حسب الإمام الغزالي
510	..... 2.2 - النظرية الذاتية لليقين للإمام الغزالي
511	..... 3.2 - النظام البسيكولوجي لليقين عند الإمام الغزالي...
512	..... 4.2 - القلب والعقل في اليقين عند الإمام الغزالي ...
513	..... سابعا : اليقين المطلوب للأحكام القضائية
519	..... المحور الثالث : قاعدة مشروعية الدليل الجنائي

- 519 ..... اولاً : مفهوم قاعدة مشروعية الدليل الجنائي
- 523 ..... أ. إجاز استناد الحكم بالبراءة على أساس دليل غير مشروع ...
- 523 ..... ب. رفض استناد الحكم بالبراءة على أساس دليل غير مشروع..
- 524 ..... ج. التفرقة بين ما إذا كان الدليل غير المشروع وليد جريمة أو مجرد مخالفة لقواعد الإجراءات
- 526 ..... ثانياً : ضوابط قاعدة مشروعية الدليل الجنائي
- 526 ..... 1 – المخاطبون بقاعدة المشروعية
- 526 ..... 1.1 – قاعدة المشروعية وسلطات الدولة الثلاثة
- 526 ..... أ – قاعدة المشروعية والسلطة القضائية
- 527 ..... ب – قاعدة المشروعية والسلطة التنفيذية
- 528 ..... ج – قاعدة المشروعية والسلطة التشريعية
- 529 ..... 2.1 – قاعدة المشروعية والأفراد
- 529 ..... 2 – مصادر المشروعية
- 529 ..... 1.2 – إعلانات حقوق الإنسان
- 533 ..... 2.2 – الدساتير
- 535 ..... 3.2 – القانون بوصفه مصدراً لقواعد الإجراءات الجزائية
- 535 ..... 4.2 – المبادئ القانونية العامة
- 537 ..... 5.2 – فكرتا النظام العام والأحداث العامة ومدى اتصالها بقاعدة المشروعية في قضاء الدليل الجنائي
- 540 ..... ثالثاً : جزاء الإخلال بقاعدة مشروعية الدليل الجنائي
- 541 ..... 1 – التعريف بالبطلان
- 542 ..... 2 – تمييز البطلان عن بعض الأنظمة المشابهة له

543	.....	1.2 – البطلان والانعدام
543	.....	2.2 – البطلان والسقوط
544	.....	3.2 – البطلان والحرمان
545	.....	4.2 – البطلان وعدم القبول
545	.....	3 – مذاهب البطلان
546	.....	1.3 – مذهب البطلان القانوني
546	.....	– فكرة المذهب
547	.....	– عيب المذهب
547	.....	2.3 – مذهب البطلان الذاتي
547	.....	– فكرة هذا المذهب
548	.....	– عيب المذهب
548	.....	– تقدير المذهبين
549	.....	3.3 – موقف القوانين المقارنة
549	.....	– القانون الفرنسي
551	.....	– القانون المصري
554	.....	4.3 – موقف القانون الجزائري
554	.....	– النصوص القانونية
556	.....	– البطلان القانوني
557		* بالنسبة للبطلان المقرر لمصلحة المتهم
557		* بالنسبة للبطلان المقرر لمصلحة المدعي...
557	.....	– البطلان الذاتي
560	.....	4 – أنواع البطلان
567	.....	5 – مجالات البطلان

- 567 1.5 – البطلان في مرحلة التحقيق القضائي الابتدائي ...
- 568 1.1.5 – بطلان الاستجواب عند الحضور الأول....
- 568 – أهمية الاستجواب عند الحضور الأول ..
- 569 – حق الصمت .....
- 569 2.1.5 – بطلان التفتيش والضبط .....
- 570 – البطلان الذي يلحق التفتيش .....
- 573 – شروط مباشرة إجراءات التفتيش .....
- 574 – الإذن بالتفتيش .....
- 577 2.5 – البطلان خلال مرحلة المحاكمة .....
- 577 1.2.5 – البطلان المتعلق بإجراءات انعقاد المحكمة.....
- 578 ش1 – استقلال سلطة الحكم عن سلطة التحقيق ..
- 578 ش2 – البطلان الذي يلحق تشكيل الجهة القضائية
- 584 ش3 – البطلان الذي يلحق الاختصاص.....
- 587 ش4 – البطلان الذي يلحق التكليف بالحضور.....
- 589 2.2.5 – البطلان المتعلق بقواعد المرافعات...
- 590 – علانية الجلسات .....
- 592 – وجاهية إجراءات المحاكمة .....
- 597 6 – آثار البطلان .....
- 597 1.6 – تقدير البطلان وما يترتب عليه من آثار .....
- 598 2.6 – أثر بطلان الإجراء على الإجراءات السابقة...
- 598 3.6 – أثر بطلان الإجراء على الإجراءات اللاحقة...
- 601 7 – تصحيح الإجراء الباطل .....
- 603 8 – إعادة الإجراء الباطل .....

- 606 ..... 9 - مصير الإجراءات الملغاة
- 607 ..... 1.9 - سحب الإجراءات الملغاة من الملف
- 608 ..... 2.9 - منع استنباط عناصر أو أدلة الإثبات من  
الإجراءات الملغاة.....
- 609 ..... **المحور الرابع : قاعدة الشك يفسر لصالح المتهم**
- 609 ..... - عموميات
- 610 ..... **أولا : قاعدة الشك في الأنظمة القانونية المقارنة**
- 610 ..... 1. النظام القضائي الفرنسي
- 611 ..... 2. النظام الانجليزي
- 611 ..... 3. نظام الولايات المتحدة الأمريكية
- 612 ..... 4. موقف النظام الجزائري
- 612 ..... **ثانيا : جهات القضاء المعينة بالشك**
- 614 ..... **ثالثا : مدى التزام القاضي بتطبيق قاعدة الشك**
- 615 ..... **رابعا : نطاق تطبيق قاعدة الشك**
- 615 ..... 1. قاعدة الشك ومسائل الواقع
- 616 ..... 2. قاعدة الشك ومسائل القانون
- 617 ..... **خامسا : موقف قضاء المحكمة العليا من قاعدة الشكل**
- 617 ..... 1. الحكم عند قيام الشكل لصالح المتهم
- 618 ..... 2. الشك في عدم إنحياز القاضي أو المحلف
- 619 ..... 3. طرح سؤال خاص بالشك
- 620 ..... **المحور الخامس : قاعدة الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي**
- 620 ..... **أولا : ماهية الاقتناع**
- 620 ..... - تعريف الاقتناع الشخصي للقاضي

- 620 ..... - الاقتناع في اللغة
- 621 ..... - الاقتناع عند الصوفيين
- 621 ..... - الاقتناع عند القانونيين
- 622 ..... 1 - أنه حالة ذهنية
- 622 ..... 2 - أنه يقوم على الاحتمال
- 623 ..... ثانيا : معيار الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي
- 625 ..... ثالثا : مبررات الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي
- 625 ..... 1 - صعوبة الإثبات في المواد الجنائية
- 625 ..... 2 - طبيعة المصالح التي يحميها القانون الجزائي
- 626 ..... 3 - إبراز دور القاضي الجنائي
- 626 ..... رابعا : طريقة تكوين الاقتناع الشخصي
- 629 ..... خامسا : شروط الوصول إلى الاقتناع
- 631 ..... الشرط الأول : أن تكون عقيدة القاضي مستمدة من أدلة مأخوذة من إجراءات مشروعة
- 632 ..... الشرط الثاني : صلاحية الدليل في تكوين عناصر إثبات أو نفي
- 634 ..... الشرط الثالث : تساند الأدلة في المواد الجنائية
- 634 ..... سادسا : سيادة قاعدة ونطاق تطبيقها
- 634 ..... 1. سيادة القاعدة اقتناع القاضي
- 635 ..... 2. نطاق تطبيق قاعدة الاقتناع الشخصي للقاضي
- 635 ..... 1.2. تطبيق قاعدة الاقتناع الشخصي بشكل كل القضاء الجنائي



- 636 2.2. تطبيق قاعدة الاقتناع الشخصي يمتد إلى كل  
مراحل الدعوى .....
- 637 سابعاً : القيود التي ترد على قاعدة الاقتناع الشخصي .....
- 637 1. طرح الأدلة بالجلسة .....
- 637 1.1. مفهوم وجوب طرح الدليل بالجلسة .....
- 641 2.1. النتائج المترتبة على قاعدة وجوب مناقشة الدليل ...
- 642 أ. عدم جواز أن يحكم القاضي بناء على معلوماته  
الشخصية .....
- 643 ب. عدم جواز أن يحكم القاضي بناء على رأي الغير ...
- 644 2. بناء العقيدة على الجزم واليقين لا الظن والترجيح ...
- 645 3. بيان الأدلة ومضمون كل منهما .....
- 646 4. التناقض .....
- 649 فهرس الجزء الأول .....

يعالج المؤلف في هذا الجزء الأول من محاضرات في الإثبات الجنائي موضوع "النظرية العامة للقانون الجنائي" حيث أفرد المدخل لنظم الإجراءات الجنائية النظام الاتهامي والنظام التوقيبي والنظام المختلط، ثم النظام الإجرائي الإسلامي وموقف النظام الإجرائي الجزائري منهم وبأي نظام أخذ.

كما تناول أيضا موضوع نظم الإثبات الجنائي المتمثلة في نظام الإثبات القانوني (أي النظام المقيد) ونظام الإثبات الحر ونظام الإثبات المختلط وموقف التشريع الجزائري منهم. وتناول أيضا ماهية الإثبات من حيث تعريف الإثبات الجنائي وتمييزه عن الإثبات المدني، وهدف الإثبات الجنائي ثم موضوعه.

كما تطرق لغاية الإثبات الجنائي محاولا تحديد مفهوم البحث عن الحقيقة ومدلولها وطبيعة الحقيقة القضائية في المواد الجنائية وأعقبه بتوزيع عبء الإثبات بين أطراف الدعوى الجنائية "النيابة كممثل للمجتمع" والمتهم كمعتدي على المجتمع" ثم دور القاضي الجنائي بين الطرفين.

ولم يغفل موضوع مراحل جمع الدليل التي تبدأ من مرحلة جمع الاستدلالات التي تقوم بها هيئات الضبط القضائي إلى مرحلة الاتهام التي يتولاها وكيل الجمهورية كعضو النيابة ومرحلة التحقيق القضائي تحت إشراف ومراقبة غرفة الاتهام كدرجة ثانية للتحقيق وأخيرا مرحلة المحاكمة أي للمرحلة النهائية التي يصدر فيها الحكم ويتحدد فيها مصير الدليل أما بالقبول أو الرفض.

وأنتهى المؤلف بموضوع القواعد العامة للإثبات الجنائي المتمثلة في قاعدة حرية الإثبات الجنائي والاستثناءات الواردة عليها وقاعدة يقينية الدليل الجنائي وقاعدة مشروعية الدليل الجنائي وقاعدة الشك كيف يفسر لمصلحة المتهم وقاعدة الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي.



دار  
هومة

للطباعة والنشر والتوزيع

34 حي لبريدار - بوزريعة - الجزائر

الهاتف: 021 94 17 75 للبحر، 021 94 19 36  
021 94 41 19 021 79 91 84

www.editionshouma.com  
e-mail: info@editionshouma.com

5/122